

التمويل الاصغر والقضاء على الفقر

2019-01-15 إيهاب علي النواب

ينصرف مفهوم التمويل الأصغر في معظم دول العالم الى تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخل المنخفضة أي الفقراء الناشطين اقتصادياً. ويهدف التمويل الأصغر الى الحد من الفقر، الغرض الذي من أجله وجدت مؤسسات التمويل الصغير هو الوصول الى الفقراء الذين تعجز المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم . ومؤسسات التمويل الصغير كلما وصلت الى اكبر عدد ممكن من الفقراء كانت انجح، ان الوصول الى الفقراء له عدد من الأبعاد التي يمكن أن ينظر إليها مثل البعد المكاني والبعد الكيفي.

كذلك يهدف التمويل الأصغر الى توفير فرص العمل من خلال المشروعات والعمالة المصاحبة بما أن العمل هو رأس المال الأساسي للفقراء، فان استحداث اكبر عدد ممكن من فرص التمويل والتدريب واكتساب المهارات يساعد على ردم الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء والفرص المرتقبة. ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل على توسيع فرص التدريب على الاستخدام الذاتي وإتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية . وهذا يساعد على نمو الأعمال وتنويع أنشطتها. كما يهدف التمويل الأصغر الى توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. فضلاً عن تحقيق الانتشار وتعتبر الاستدامة مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية وليست غاية في حد ذاتها. حيث تتوقف قيمة الاستدامة على مدى ما تجلبه لعملاء التمويل الأصغر من منافع.

وهناك تجارب رائدة في هذا الموضوع لعل اهمها هي التجربة الكورية في هذا المجال، اذ تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري، و يصل عددها حالياً الى اكثر من 3 مليون منشأة، و تشكل %99.8 من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية وتوظف نحو 10.480 مليون عامل من اصل 12.04 مليون عامل اي نحو %87 من مجموع

القوة العاملة في كوريا، و تساهم بنحو 52.8% من اجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع.

فمنذ بدايه السبعينيات تحولت الحكومة الكورية من تركيز سياستها على الصناعات الخفيفه كثيفه العمل الى الصناعات الثقيله والكيماويه بسبب تآكل حصه كوريا من التصدير نظرا للمنافسه من قبل الدوله الناميه في اسواق المنتجات كثيفه العمل، ولقد اصبح تطوير الصناعات الثقيله والكيماويه غير ممكن تطبيقه بدون تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بانتاج القطع والمكونات والاجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة، وبفضل سياسه الدعم المتنوعه ازداد اعداد المشروعات الجديده بشكل مستمر فقد بثت الحكومه الروح الرياديه لدى المواطنين و حثهم على خلق اعمال جديده . كما ادرجت كوريا تنمية الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن اهم اهداف خططها التنمويه وذلك من خلال دعم هذه الصناعات عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانيه بالعملات المحليه والأجنبية والخدمات الاستشاريه في الاعمال الاداريه والفنيه، وتقديم برامج متنوعه مثل المساعدات الماليه والاداريه والتسويقية وخدمات التدريب عن طريق:

- الصندوق الكوري لضمان القروض: تم انشاءه عام 1976 لمساعدته المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار الى ضمان القروض لتمكنها من الحصول على راس المال المطلوب للقيام بالمشروع.

- الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار: وهي منظمة شبه حكومية تساهم في تشجيع الانشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة في الاسواق الخارجيه وتوفير المساعدات الفنيه والاداريه والتمويلية والتسويقية.

- الحوافز الضريبية: تمنح الحكومة الكورية العديد من الحوافز الضريبية للصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها اعفاء او تخفيض ضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديده التي تقام خارج مناطق المدن، وتخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبه 50% في نهايه السنة الاولى و لمدته 5 سنوات.

الا ان مشكلة المشاريع الصغيرة لاتكمن في التمويل لوحدها، فضلاً عن اختلاف الظروف الموضوعية والفنية لكل بلد، اذ وجد مثلاً ان ثمة عوائق اخرى غير التمويل تتمثل في الآتي:

1- إن مشكلة تمويل المشاريع لا تكمن في التمويل ذاته ، بل بإدارة التمويل ، فالتمويل ينبغي أن لا يتجه فقط نحو المشاريع التي تسهم في توظيف العمالة ، أو إيجاد فرص عمل للعاطلين فحسب ، بل ينبغي أن تتجه نحو القطاعات الحقيقية والمشاريع التي تسهم في خلق القيمة المضافة والإسهام في عملية التنمية ، كالمشاريع الصناعية والزراعية، وهنا يمكننا القول بأن عدم وجود حماية للمنتج المحلي ادى إلى اتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية وعزوفه عن الإسهام في القطاعات الحقيقية الأمر الذي يتطلب اجراءات تدعم المنتج المحلي من قبل الحكومة .

2- يلاحظ أن اغلب الناس تتجه إلى القروض الإستهلاكية حتى لو تجاوزت نسبة فائدتها 10% بينما لا يتجهون إلى القروض الإنتاجية بالرغم من انخفاض نسبة فائدتها ، الأمر الذي يطلب ترويجا اعلاميا نحو ثقافة الأعمال في المجتمع ، حتي يتجه الناس نحو الإقتراض المنتج وبالتالي يخفف العبء عن القطاع العام في التوظيف وغيره .

3- ان المشكلة التي تواجهها دائرة القروض والتشغيل في وزارة العمل هي ضعف المصدقية من جانب المستفيدين، إذ ثبت أن كثيرا منهم يستغلون القروض في غير المجالات التي منح لأجلها. الأمر الذي يتطلب وضع آليات لمراقبة التنفيذ ومتابعة المشاريع المسجلة ، واستمرارها .

4- المشكلة التي تجعل المصارف تتباطئ في منح القروض للمستفيدين هي عدم تعزيز طلبات المتقدمين بطلب تمويل لمشاريعهم بدراسات جدوى معترفا بها تثبت صلاحية المشروع للتمويل، الأمر الذي يثير قلقا لدى المصرف الممول بقدره الاستفادة على تسديد القرض من عائدات المشروع . وهنا يمكننا القول بأن برنامج (حاضنات الأعمال) يعد مهما للغاية إذ يمكن اعتباره خطوة أساسية في طريق تخطي هذا المعوق، إذ سيكون بإمكان المستفيدين إعداد مشاريع ذات جدوى تشجع على الدعم والتمويل من قبل المصارف.